بسعر 85 نقطة أساس فوق سندات الخزانة الأميركية.. وحجم الطلبات على الإصدار فاق الحجم المستهدف بأكثر من ضعفين

«بيت التمويل» يصدر صكوكاً بقيمة مليار دولار لأجل 5 سنوات

■ أحمد السميط: الإقبال الكبير على الإصدار يؤكد ثقة المستثمرين والقوة الائتمانية

■ خالد الرخيص: الصكوك تكتسب أهمية متزايدة كإحدى أبرز أدوات التمويل العالمية

أعلن بيت التمويل الكويتي عن نجاحه في إصدار صكوك ذات أولوية غير مضمونة (Senior Unsecured) بقيمة مليار دولار، ولأجل 5 سنوات، وسيتم إدراجها في سوق لندن للأوراق المالية، وقد تم تسعير الصكوك عند 85 نقطة أساس فوق معدل سندات الخزانة الأميركية، وبعائد سنوي يبلغ 4,563٪.

وفاق حجم الطلبات على الإصدار الحجم المستهدف بأكثر من ضعفين، وجاءت التغطية من قبل مستثمرين من الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا، معظمهم بنوك ومؤسسات مالية وصناديق استثمارية.

وأكد رئيس الخزانة ـ الكويت في بيت التمويل الكويتي، أحمد السميط أن الإقبال القياسي على الإصدار يعكس ثقة المستثمرين في بيت التمويل الكويتي، واستراتيجيته، وقوته الائتمانية، إضافة إلى المكانة المرموقة التي يتمتع بها على مستوى المؤسسات المالية وأسواق المال العالمية.

وأوضح أن بيت التمويل الكويتي لعب دورا محوريا في ترسيخ مكانة الصكوك كأداة تمويلية تنافسية تحظى بقبول عالمي، وتستخدمها الشركات والحكومات لتمويل مشاريعها وتوسعاتها.

وأشار السميط إلى أن الهدف من الإصدار تعزيز عمليات البنك، وتنويع مصادر التمويل، وزيادة قدراته الاستثمارية، بما يسهم في دعم مشاريع البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية المنتجة في الكويت، إضافة إلى دعم توسعات الشركات إقليميا ودوليا. وثمن السميط دور شركة «بيتك ـ كابيتال» للاستثمار التي

أحمد السميط

خالد الرخيص

لعبت دور المنسق العالمي الحصري للإصدار. كما تقدم بالشكر الى المستثمرين على ثقتهم، والى جميع مديري الإصدار ومنسقي الاكتتاب والشركاء وأصحاب المصلحة على دورهم في إنجاح الإصدار في وقت قياسي وتحقيق نتائج إيجابية وحجم تغطية أعلى من المطلوب بأضعاف.

من جهته، أعرب نائب مدير عام الأسواق العالمية للتداول والاستثمارات في بيت التمويل الكويتي خالد الرخيص عن فخره بنجاح عملية إصدار صكوك ذات أولوية غير مضمونة (Senior Unsecured) بقيمة مليار دولار، بإقبال كبير من المستثمرين وتغطية فاقت المستهدف، مشيرا إلى ان الإصدار أول إصدار صكوك في المنطقة لسنة 2026.

ولفت إلى أن سوق الصكوك يحظى بأهمية لدى بيت التمويل الكويتي، كونه إحدى أبرز أدوات التمويل في الأسواق العالمية التي تلقى إقبالا كبيرا من المستثمرين وتعتبر من العوامل الرئيسية المساعدة للشركات على تنفيذ خططها المستقبلية للتوسع وتنمية أعمالها، منوها بإقبال المستثمرين من مختلف أنحاء العالم على الاكتتاب بصفقات الصكوك.

وأشار الرخيص إلى أن المديرين الرئيسيين للإصدار هم: «بيتك ـ كابيتال»، وبنك اتش اس بي سي (HSBC)، بنك دبي الإسلامي، بنك أبوظبي الأول، بنك بوبيان، بنك ستاندرد تشارترد (SCB)، بنك ميزوهو (Mizuho)، بنك أبوظبي الإسلامي، المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، بنك الصين BOC، وبنك الإمارات دبي الوطني Emirates NBD.

زخم تنفيذي متصاعد يميز سوق المشاريع المحلي خلال 2025.. و213,2 مليار دولار إجمالي المشاريع المرساة بدول الخليج في العام الماضي

محفظة مشاريع بـ 197,3 مليار دولار.. ترسم مستقبل الكويت

مصطفى صالح

سجلت الكويت خلال عام 2025 تحولا نوعيا في سوق المشاريع بدول مجلس التعاون الخليجي، مع تسارع ملموس في الانتقال من مرحلة التخطيط إلى التنفيذ الفعلي، مدعومة بقفزة واضحة في قيمة العقود المرساة، إلى جانب امتلاكها محفظة مشاريع مستقبلية ضخمة تعكس استدامة الزخم الاستثماري وقدرته على الاستمرار خلال السنوات المقبلة.

ووفقا لبيانات «ميد بروجكتس» التي تتبع نشاط المشاريع في المنطقة، سجلت الكويت ارتفاعا ملحوظا في قيمة العقود الممنوحة خلال عام 2025 لتصل إلى 23 مليار دولار، مقارنة بنحو 19,8 مليار دولار في عام 2024، ما يمثل نموا نسبته 16٪ خلال عام واحد فقط، وهي قفزة تعكس تسارعا حقيقيا في وتيرة التنفيذ، وليس مجرد تحسن طفيف أو استثنائي.

وتأتي هذه القفزة في توقيت شهدت فيه أسواق خليجية أخرى تراجعا نسبيا في وتيرة الترسية، ما يبرز خصوصية الدورة التنفيذية للسوق الكويتي خلال عام 2025.

كما تكتسب هذه القفزة أهمية مضاعفة عند ربطها بالتحليل القطاعي لترسية المشاريع، إذ تظهر البيانات أن الزيادة في العقود الممنوحة في الكويت جاءت مدفوعة بشكل رئيس بقطاعي النفط والغاز، اللذين شكلا العمود الفقري لقيمة الترسية خلال عام 2025، في انسجام واضح مع التوجهات الاستراتيجية للدولة الرامية إلى تعزيز الطاقة الإنتاجية وتطوير الحقول والمنشآت النفطية، ودعم مشاريع الغاز المرتبطة بأمن الطاقة وتحسين كفاءة الإمدادات.

فيما سجل قطاع الطاقة الكهربائية حضورا داعما ضمن محفظة الترسية، بما يتماشى مع متطلبات التوسع الصناعي والسكاني وضمان استقرار الشبكات الكهربائية على المدين المتوسط والطويل، ويعكس هذا التوزيع القطاعي أن قفزة الترسية في الكويت ذات طبيعة تنفيذية في المقام الأول، ناتجة عن انتقال مشاريع كبيرة من مراحل التخطيط إلى الترسية الفعلية.

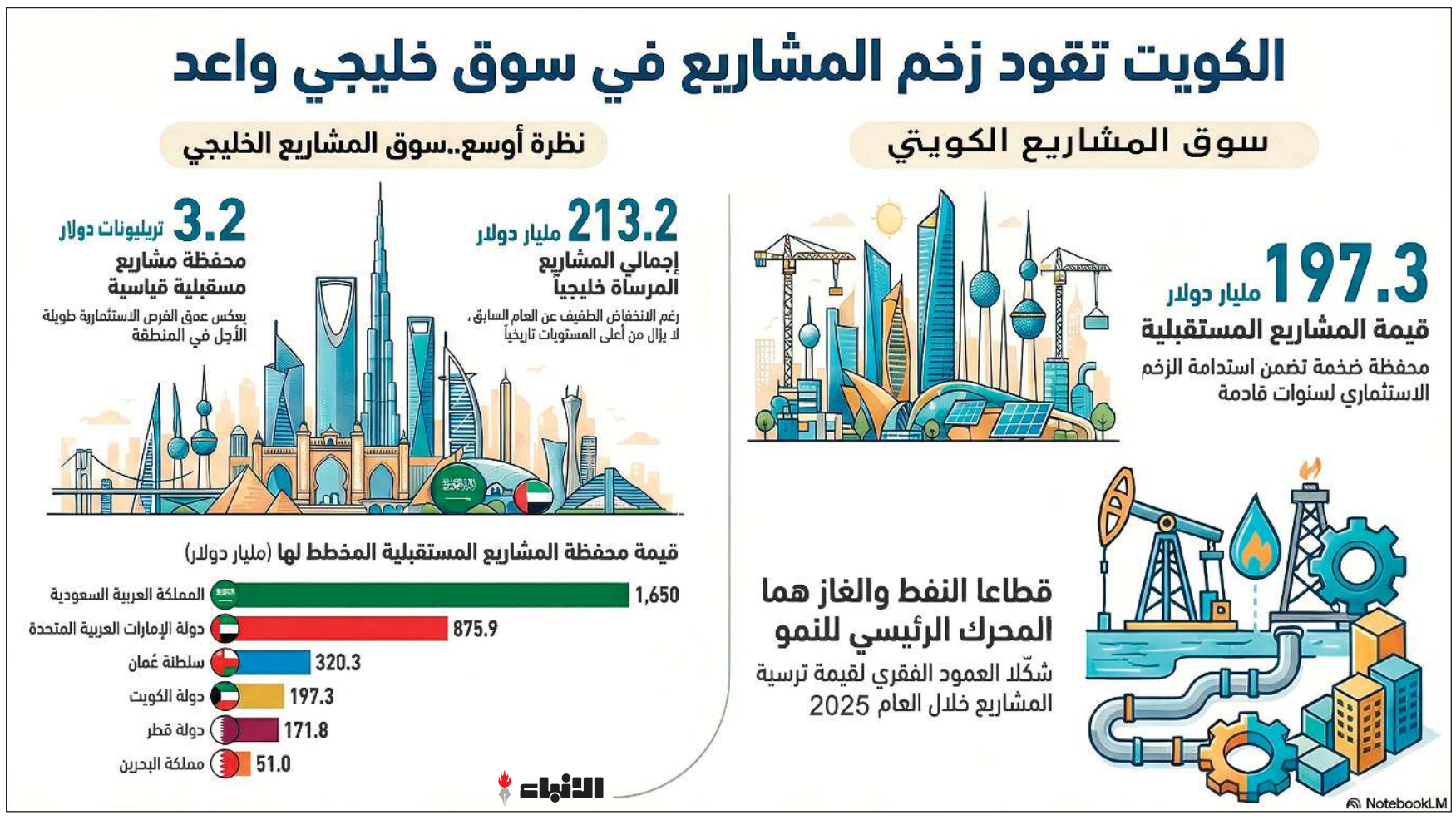

وتظهر المقارنة الزمنية للسنوات الممتدة من 2016 إلى 2025 أن الكويت حافظت على مسار متدرج ومستقر في قيمة العقود الممنوحة، مع قدرة واضحة على تجاوز فترات التباطؤ العالمية والعودة إلى تسجيل مستويات مرتفعة من الترسية، وصولا إلى عام 2025 الذي يمثل أحد أعلى الأعوام من حيث قيمة العقود خلال العقد الأخير. ويعزز هذا المسار ثقة المقاولين والاستشاريين والموردين في السوق الكويتي، ويؤكد متانة البيئة الاستثمارية وقدرتها على استيعاب مشاريع كبيرة ومتنوعة، ومع دخول 2026، تبدو مؤشرات السوق الكويتي مرشحة لمواصلة المسار الإيجابي، مدفوعة باتساع قاعدة المشاريع المخطط لها التي لم تمنح بعد، وبما توفره من فرص متدرجة للترسية تباعا، خصوصا في القطاعات المرتبطة بالطاقة والبنية التحتية والخدمات الأساسية. كما أن استمرار التركيز على مشاريع النفط والغاز، إلى جانب مشاريع دعم منظومة الطاقة الكهربائية، يعزز توقعات الحفاظ على وتيرة إنجاز مستقرة خلال العام، في ظل بيئة إقليمية تتجه نحو تعميق الاستثمار في المشروعات الاستراتيجية ذات الأثر الاقتصادي طويل الأجل.

وبقيمة ترسيات بلغت 23 مليار دولار، شكلت الكويت أحد المكونات الفاعلة ضمن إجمالي ترسية المشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2025، بما يعكس وزنا تنفيذيا واضحا للسوق الكويتي في المشهد الخليجي العام.

مشاريع دول الخليج

وعلى مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ككل، تشير البيانات الأولية الصادرة عن «ميد بروجكتس» إلى أن إجمالي قيمة العقود التي جرت ترسيتها في المنطقة خلال عام 2025 بلغ نحو 213,2 مليار دولار، وهو مستوى أدنى من العام السابق، ويعكس انخفاضا عاما في وتيرة الترسية على المستوى الخليجي. ويعد هذا التراجع ضمن النطاق الطبيعي لدورات سوق المشاريع، لاسيما في ظل التباين الزمني بين مراحل التخطيط والترسية وإعادة ترتيب أولويات التنفيذ في عدد من الأسواق الكبرى. ورغم هذا الانخفاض النسبي، تظل قيمة الترسية في عام 2025 من بين أعلى المستويات المسجلة تاريخيا في المنطقة، بما يؤكد متانة سوق المشاريع الخليجي وقدرته على الحفاظ على نشاط مرتفع مقارنة بالمتوسطات المسجلة خلال السنوات السابقة.

وفي المقابل، تظهر البيانات أن القيمة الإجمالية للمشاريع المعروفة والمخطط لها والتي لم تمنح بعد في دول مجلس التعاون الخليجي بلغت نحو 3,2 تريليونات دولار، وهو مستوى قياسي يعكس عمق الفرص الاستثمارية واستمرارية الطلب طويل الأجل على المشاريع في مختلف القطاعات.

وتتصدر المملكة العربية السعودية من حيث حجم المشاريع المستقبلية بقيمة تجاوزت 1,65 تريليون دولار، ما يعكس اتساع قاعدة المشاريع طويلة الأجل، في حين تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة تسجيل مستويات مرتفعة من النشاط الاستثماري بمحفظة مشاريع مستقبلية بلغت نحو 875,9 مليار دولار، مدعومة بزخم قوي في قطاعات التشييد والطاقة والبنية التحتية.

وتليها سلطنة عُمان بقيمة مشاريع مستقبلية تبلغ 320,3 مليار دولار، ثم الكويت بقيمة 197,29 مليار دولار، ثم قطر بقيمة 171,78 مليار دولار، ومملكة البحرين أخيرا بقيمة 51,04 مليار دولار.

كما تظهر كل من سلطنة عُمان ودولة قطر ومملكة البحرين حضورا متزايدا في خريطة المشاريع الخليجية من خلال محافظ مشاريع مستقبلية تركز على قطاعات الطاقة والنقل والمياه والخدمات الأساسية، بما يعزز التكامل الاقتصادي بين دول المجلس ويخلق فرصا واسعة للتعاون الإقليمي في تنفيذ المشاريع الكبرى.

وعلى المستوى القطاعي الخليجي، تواصل قطاعات التشييد والطاقة والنقل والمياه تصدرها لقيم العقود الممنوحة خلال الفترة من 2016 إلى 2025، إلى جانب تنامي الإنفاق على مشاريع الطاقة المتجددة، ومراكز البيانات، والبنية التحتية المرتبطة بالتحول الرقمي والحياد الصفري للانبعاثات، وهي اتجاهات تعزز استدامة سوق المشاريع في المنطقة على المدى الطويل.

في سبتمبر 2025.. نتيجة ارتفاع الرقم القياسي للسلع المستوردة بـ 0,9٪ والمحلية بـ 1,5٪

«الإحصاء»: 1,1٪ ارتفاعاً سنوياً للأرقام القياسية لأسعار الجملة المحلية

كونا: أظهرت بيانات الإدارة المركزية للإحصاء أمس، ارتفاعا في الأرقام القياسية لأسعار الجملة محليا بنسبة 1,1٪ بنهاية شهر سبتمبر الماضي على أساس سنوي نتيجة ارتفاع الرقم القياسي للسلع المستوردة بنسبة 0,9٪ والمحلية بنسبة 1,5٪.

وقالت «الإحصاء» في بيانات، إن الرقم القياسي العام لسعر الجملة في الكويت ارتفع في سبتمبر الماضي بنسبة 0,2٪ على أساس شهري مقارنة بشهر أغسطس الماضي نتيجة ارتفاع الرقم القياسي لأسعار السلع المستوردة بنسبة 0,1٪ والمنتجة محليا بنسبة 0,4٪.

وأضافت أن الرقم القياسي للمجموعة الرئيسية (الزراعة وصيد السمك) ارتفع بنسبة 3,6٪ على أساس سنوي نتيجة ارتفاع أنشطة زراعة المحاصيل والإنتاج الحيواني بنسبة 3,4٪ وارتفاع أسعار السلع المستوردة بنسبة 1,1٪ والسلع المحلية بنسبة 9٪.

وأوضحت أن الرقم القياسي لمجموعة (المناجم والمحاجر) انخفض بنسبة 0,6٪ نتيجة انخفاض أسعار الرمل والصلبوخ بنسبة 0,8٪ وانخفاض أسعار السلع المحلية بنسبة 1,4٪ في حين ارتفعت أسعار السلع المستوردة بنسبة 0,1٪ على أساس سنوي.

وأشارت «الإحصاء» إلى ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة (الصناعات التحويلية) بنسبة 1٪ في سبتمبر الماضي مقارنة بسبتمبر 2024 نتيجة لارتفاع أسعار صنع المواد الغذائية بنسبة 0,6٪ وأسعار صنع المشروبات بنسبة 1,7٪ وصنع المنسوجات بنسبة 5,2٪ والمواد الكيماوية بنسبة 0,2٪ والمنتجات الإلكترونية والحواسب بنسبة 0,6٪.

وذكرت أنه وفقا لمرحلة الإنتاج فقد ارتفعت أسعار المواد النهائية والوسيطة بنسبة 1 و1,6٪ على التوالي، بينما استقرت أسعار المواد الأولية مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية في حين ارتفعت أسعار كل من المواد الاستهلاكية والرأسمالية والإنتاجية من حيث الاستخدام النهائي بنسبة 1,4٪ و0,7٪ و0,9٪ على التوالي.

ويعد الرقم القياسي لأسعار الجملة من أهم المؤشرات الاقتصادية لمتابعة تطورات الوضع الاقتصادي في الكويت، إذ حدثت الإدارة المركزية للإحصاء في يونيو عام 2012 هذا المؤشر واحتسابه على أساس عام 2007.

تفادياً لتعليق إصدار أو تجديد التراخيص التجارية

«التجارة»: مهلة تعديل أوضاع المقيدين في السجل التجاري تنتهي 9 الجاري

طارق عرابي

طالبت وزارة التجارة والصناعة جميع المقيدين في السجل التجاري بضرورة التقدم بطلبات تعديل أوضاعهم لتسجيل وتحديث بياناتهم في موعد أقصاه يوم 9 من شهر يناير الجاري من خلال بوابة السجل التجاري، وذلك تفاديا لتعليق إصدار أو تجديد التراخيص التجارية.

وقالت «التجارة» في إعلان نشرته عبر موقعها الرسمي، إن هذا الاجراء يأتي في إطار جهودها لتسهيل إجراءات التواصل مع الجهات الحكومية، وضمان وصول الإشعارات الرسمية للمستفيدين، وذلك استنادا للقرار الوزاري رقم 140 لسنة 2025.

وكان وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل قد أصدر قرارا وزاريا في يوليو 2025 حمل الرقم 140 لسنة 2025 يتعلق بضرورة إضافة بيانات وسائل الاتصال في السجل التجاري والترخيص التجاري

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce & Industry
State of Kuwait | دولة الكويت

خلال مدة لا تتجاوز 6 أشهر كحد أقصى، حيث نص القرار الوزاري على إضافة نص جديد إلى المادة 2 من القرار الوزاري رقم 580 لسنة 2018 على النحو التالي: «تضاف بيانات وسائل الاتصال والتي تشمل رقم الهاتف المحمول والبريد الإلكتروني، ويجوز أن يضاف إليهما أي وسيلة أتصال إلكترونية حديثة».

وشددت المادة من القرار على جميع المقيدين في السجل التجاري بضرورة التقدم بطلبات تعديل أوضاعهم لتتوافق مع المادة الأولى من القرار خلال ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وأضاف القرار أن بيانات وسائل الاتصال للشركة او المؤسسة تعد من البيانات الأساسية اللازمة للترخيص التجاري، وتعتبر جزءا أساسيا منه وشرطا لإصداره أو تجديده على نحو يكفل إنجاز جميع الإخطارات والإعلانات والمراسلات، ويتعين على جميع الشركات والمؤسسات تحديث بيانات التراخيص بها لتتضمن وسائل الاتصال الحديثة خلال فترة ستة أشهر من تاريخ نشر القرار.

ومنح القرار المخولين بالضبطية القضائية وفقا للقانون رقم 18 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية ضبط المخالفات للمادتين الأولى والثانية والتحقق من صحة البيانات، على أن يتم تعليق إصدار أو تجديد الترخيص لحين الامتثال لأحكام المادة الثالثة من القرار.